مع مؤيّدي المجاز ومنكريه

للدكتور حميد آدم تويـــــني

تقديم:

كثيرة هي الكتب التي ذكرت المجاز، وتطرقت إلى وجوده أو عدمه في اللغة، ومع اتساع ذلك الموضوع في كتب الأقدمين فإنّه يحتاج إلى أكثر من دراسة، وخاصة ما تعلق منه بمسألة وجوده بين الرفض، والقبول، وذلك يتسع، ويختلف باختلاف اتجاهات الباحثين القُدامى ومذاهبهم، فضلاً عن اختلافه عند الطوائف الإسلامية. ومع هذا وذاك، سنوجز ما توصلنا إليه بعد مراجعة لما وقع تحت أيدينا من كتب لغوية وبلاغية ابتداءً بكتاب سيبويه (ت١٨١هـ)، وانتهاءً بمعترك الأقران للسيوطي (ت٩١١هـ)، على أنّا نؤكد كون الموضوع جديراً بالبحث وإطالة التمعن بمراجعة كتب التفسير، والكتب اللغوية والبلاغية.

المجاز لغة:

اختلف اللغويون في جذر لفظ المجاز، فذهب الخليل (ت١٧٥هـ) وغيره إلى أَنّهُ أخذَ من (جوزَ) حيث تقول: "جُزْتُ الطريقَ جوازاً، ومجازاً، وجُؤوزاً. والمجـــازُ: المصْـــدَرُ والموْضـــع، وهـــو وســـطُ الشـــيء"[1]، علـــى حـــين نجدُ أَنَّ ابن فارس (ت٣٩٥هـ) يذكر أن (جوز) أصلان: أحدهما قطع الشيء،

(١) ينظر العين (تحقيق د. مهدي المخزومي والسامرائي) ١٦٤/٦/ جوز والذين أيدوه الزمخشري في أساس البلاغة ط (ورفاند) ٦٩/١/ وابن منظور في اللسان ٣٢٩/٥/ (جوز).

والآخر وسطهُ؛ فأما الوسطُ (فَجَوْز) كل شيءٍ وسطه، ومنه أُخذت الجوزاء، وسميت بذلك الاسم لأَنّها تعترض وسط السماء، أما الأصل الآخر فهو "جُزتُ الموضَع، أي سرت فيه وأجزته خلفته وقطعته. وأجزْتُه نفذته. قال امرؤ القيس:

فلما أجزْنا ساحَة الحيِّ وانتحى بنا بَطْنُ خبْتٍ ذي قفافٍ عقنقلِ[1]

وأيدَ رأيه الأخير في كتابه الثاني "الصاحبي في فقه اللغة" حيث قال: "وأما المجازُ فمأخوذٌ من جاز يجوزُ "[2].

والاختلاف الاشتقاقي امتد أيضاً إلى دلالة اللفظ، فعلى حين نرى الحاتمي (ت٣٥٧هـ) يقول: إنّ معناهُ طريق القول ومأخذه جزت مجازاً" كما يقال: "قمت مقاماً"[3]، يقول العلوي (ت٧٤٥هـ): إنَّ المجاز مَفْعَل، واشتقاقه إما من الجواز الذي هو التعدي في قولهم "جُزْتُ موضعَ كذا" إذا تعديته أو من الجوَاز الذي هو نقيض الوجوب، والامتناع، وهو في التحقيق راجع إلى الأول، لأَنَّ الذي لا يكون واجباً، ولا ممتنعاً يكون متردداً بين الوجود والعدم"[4].

ونخلص من كل ما ذُكر إلى أَنَّه مشتركٌ لفظي بين معان ثلاثة: اسم زمانٍ يدل على وقوع الحدث، ولم يقل به أحد[5]، أو مصدر ميمي من الجواز، وهو الانتقال من حالٍ إلى غيرها[6]، أو اسم مكان، وهو الذي يجاز

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٩٤/١/ جوز.
(٢) الكتاب المذكور (ط المؤيد)/ ص١٦٨.
(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٥٦/٢.
(٤) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٦٣/١.
(٥) المجاز وأثرهُ في الدرس اللغوي ١٧٥.
(٦) أسرار البلاغة ٣٩٨.

فيه، كالمعاج، والمزار، وأشباههما[١]. ويبدو أَنَّ المعنى الثاني هو ما ذهب إليه اللغويون والبلاغيون في بحثهم للمجاز.

المعنى الاصطلاحي:

إنَّ الإشارة إلى ظاهرة المجاز قديمة عرفها العرب من أقدم العصور[٢]، ولكنْ عندما تناولها الباحثون العرب والمسلمون القُدامى بعد عصر التدوين، اختلفوا في تحديد وجود المجاز، وتحديد مفهومه الاصطلاحي، وإنْ اتفقوا في دلالته على الانتقال بالنسبة لمن أيد وجوده منهم؛ فذكر ابن جني (ت٣٩٢هـ) أَنّه "ما لم يقرَّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة"[٣]، كما ذكر عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بأنّه "كلُّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها، لملاحظة بين الثاني والأول"[٤]، ورأى السكاكي (ت٦٢٦هـ) "أَنّه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع"[٥]، وقال عنه ابن الأثير (ت٦٣٧هـ): "ما أريد به غير المعنى الذي وضع لهُ في أصل اللغة"[٦]، وتحدث عنه الزملكاني (ت٦٥١هـ) فأشار إلى أَنّه "ما استعمل فيما لا يفهم منه عند الإطلاق لعلاقة مع قيام القرِيْنة"[٧]، ووضّحه العلوي (ت٧٤٥هـ) بالتعدي والعبور "وانتقال الجسم من حيزٍ إلى حيزٍ آخر"[٨]، وأشار ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) إلى كونه "اللفظ المستعمل في غير ما وضع له

---

(١) المثل السائر ١٠٥/١.
(٢) البحث البلاغي عند العرب/ د. أحمد مطلوب/ الموسوعة الصغيرة/ رقم ١١٦ ص١١ وما بعدها.
(٣) الطراز ٦٧/١.
(٤) أسرار البلاغة ٣٩٨.
(٥) مفتاح العلوم ٥٨٩.
(٦) المثل السائر (ط عبدالحميد) ٥٨/١.
(٧) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٩٩.
(٨) الطراز ٦٨/١.

أوّلاً بقرينة"[1]، نستنتج من خلال استعراضنا لآراء بعض اللغويين والمفسرين والبلاغيين له أَنَّ مفهومه غير مستقر المعنى، إلا أَنَّ دلالته اللغوية هي المقصودة، فتفسيره الاصطلاحي متسلسل عن أصله اللغوي، وهو العبور والاجتياز والتخطي من مكان إلى آخر؛ وذلك يبين أَن هناك علاقة صميمية بين الدلالة اللغوية والمفهوم الاصطلاحي، فكما أَنَّ المرء يجتاز مكانه وينتقل بخطاه من محل إلى آخر، فكذلك تنتقل الكلمة وتجتاز موضعها إلى موضع آخر، أي تذهب من معنى إلى معنى آخر جديد، لكونها استعملت في غير ما وضعت لهُ. أي أنَّ "المجاز تطوير لدلالة اللفظ، وتحميله من المعاني المستحدثة ما لا يستوعبهُ نفس اللفظ في أصل وضعه"[2]. وذلك الأمر قد أقرهُ العلوي عندما قال بعد ردّه على منكري المجاز: "وعلى هذا لا يكون استعمالهُ في اللفظ المنتقل عمّا كان عليه في الأصل لا يليق إلا مجازاً"[3]، وبذلك يكوّن هذا المفهوم الأساس المادي المحسوس عند مَنْ جاء بعدهُ من بلاغيين ولغويين حلا لهم إقرار المجاز وتأييده.

المؤيدون للمجاز:

مرَّ بنا أَنَّ مصطلح المجاز اختُلِف في تحديد معناه. ويبدو أَنّ ذلك الاختلاف قد انتقل إلى حقيقة وجوده أو عدمه، فكان لا بُدّ لمن يُريد أنْ يخوض في موضوعه أنْ يتجشّم معاني الصعوبة والتعقيد في تجسيد أفكار المؤيدين أو المعارضين له، إذ عليه أن يحلل الأفكار التي طرقها علماء اللغة والبلاغة، فضلاً عن المفسرين للقرآن، وعلماء المذاهب والطوائف، وذلك يحتاج إلى طول تأمل، وإلى متسعٍ من الوقت، لذلك حددنا أحكامنا على المشهورين

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٢٧٩.
(٢) الصورة الفنيّة في المثل القرآني ١٥٠.
(٣) الطراز ٦٩/١.

ممن بَحَث في ذلك الموضوع الثر، فبدأ الحديث بمن لمحَ للمجاز على أَنّه أَيّدهُ، ثم خلص إلى ظهور التأييد واضحاً عندما استقر المصطلح المجازي، وبدت دلالته مقيدة لمصطلحه. أما المحدثون فلم نتطرق إلى ما ذكروه، لأَنَّهم لم يكونوا إلا مكررين لما أقرّهُ علماؤنا العرب والمسلمون القدامى، لكون المصطلح استقر على أيديهم، ولا نجد من حاجةٍ إلى ذكرهم[١]، فنبدأ إذن بـ:

سيبويه (ت١٨١هـ):

أشار سيبويه إلى المجاز في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى حيث قال: "لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار. فمن ذلك أنْ تقول على قولِ السائل: كَمْ صِيد عليه؟ وكم غيرُ ظرْفٍ لما ذكرت لك في الاتساع والإيجاز، فتقول: صِيدُ عليه يومان، وإنّما المعنى صيدَ عليه الوحشُ في يومين، ولكنه اتسع واحدة ولذلك وضَع السائلُ كَمْ غير ظرفٍ"[٢]، ومثله في الاتساع قولهُ عزَّ وجلّ: "ومَثَلُ الَّذينَ كفروا كمثل الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلَّا دُعاءً ونداءً"[٣] فلم يشبَّهوا بما يَنْعِقُ وإنما شُبّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى مثلكُم ومثل الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوق به الذي لا يسمَع، ولكنّه جاء على سعة الكلام، والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"[٤]، نخلص من قوليه أَنّه لم يقف على المعنى الظاهري للنصوص، لأَنَّ الأمرَ يؤدي به إلى اختلال فيما يريد أَن يعرضه، وبذلك أوّل الألفاظ والتراكيب بإدخالها في المعاني المجازية بقوله إن العرب تعمل ذلك للاتساع والإيجاز في كلامها. ويبدو أَنَّ التفكير في المعنى المجازي للألفاظ لم يقتصر على سيبويه بل

---

(١) ينظر مثلاً الصورة الفنية في المثل القرآني ص١٥٠ وما بعدها.
(٢) الكتاب لسيبويه ١٠٨/١.
(٣) سورة البقرة آية ١٧١.
(٤) الكتاب ١٠٨/١-١٠٩.

قال فيه علماء لغويون آخرون؛ فهذا الفراء (ت٢٠٧هـ) قد تناول المعنى المجازي في كتابه (معاني القرآن)، فذكر في تفسيره قوله تعالى: "وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم"[١] إلى أَنّ الله سبحانه أراد به حب العجل، ومثله أيضاً عندما قال: "ومما تحذفه العرب كثيراً"[٢] من ذلك قول الشاعر:

حَسِبْتَ بُغَامَ راحِلَتي عَنَاقاً وما هِيَ، وَيْبَ غَيْرِكِ بالعَنَاقَ

ومعنى بغام: عناق.

وذلك يبين لنا أنَّ الفراء أوكل أمر المعنى إلى المجاز، وإنْ لم يصرّح به، ويبدو أنَّ اللفظة استعملت أوّل مرة في البحث البلاغي واللغوي في بداية القرن الثالث الهجري، وإن لم تكن دالة على مفهوم المجاز فعلاً، ولعلَّ أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) أول من استخدمها في عنوان لكتابه "مجاز القرآن"، إذ ذكر المؤرخون أَنَّ إبراهيم بن إسماعيل الكاتب أحد كتاب الفضل بن الربيع سأل أبا عبيدة عن معنى آيةٍ من القرآن الكريم، فأجاب السؤال، واعتزم أَنْ يؤلف كتاباً في المجاز أسماه (بالاسم) الذي ذكرناه[٣]، غير "أَنَّه لم يكن يدل على مفهوم المجاز الذي هو قسيم الحقيقة، وإنما قصد به ما يعبر عن الآية، لتدل على كل ما تجوز فيه، وخرج عن المعنى الأصلي للكلمة"[٤].

ومن اللغويين الذين أشاروا إلى المجاز، وإن لم تكن آراؤهم واضحة

---

(١) سورة البقرة آية ٩٣.

(٢) معاني القرآن ٦٢/١.

(٣) مجاز القرآن ١٦/١ المقدمة، وانظر القصة في ١٣٦/٥ من كتاب وفيات الأعيان وص٥٥ من كتاب المجاز في البلاغة العربية.

(٤) تطور دراسات إعجاز القرآن وأثرها في البلاغة العربية ١٤٠.

فيه، الأصمعي أبو سعيد عبدالملك بن قريب (ت٢١٦هـ) حيث قال: "فللعرب أمثال واشتقاقات وأبنية، وموضعُ كلام يدُلُّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضعُ أُخر، ولها حينئذٍ دلالات أخر، فمن لم يعرفْها جَهِل تأويل الكتاب والسُّنّة، والشاهِد والمثلِ"[١]، ثُمَّ إنّه ذكر في مصدر آخر أَن كلام العرب إنما هو مثال شبه الوحي"[٢]، نستشف مما ذكرهُ الأصمعي من أقوالٍ أَنّه يؤيد المجاز ويذهب إليه على الرغم مما ذكر من كونِه قد غضب على أبي عبيدة في تأليفه لكتابه المجاز[٣]، وعندما يتقدم بنا الزمن نجد الجاحظ (ت٢٥٥هـ) يتعرض لمسألة المجاز بشيء من الوضوح، وإنْ كان الأمر عنده غير جلي في تحديده لدلالة المجاز، وذلك يظهر مما بثّه من أقوالٍ في كتابيه (البيان والتبيين) و(الحيوان)، فجاء في أحد أقواله وهو يفسر قوله تعالى: "وهذا نزلهم يوم الدين"[٤]: "العذاب لا يكون نزلاً، ولكنْ لما قام العذاب لهم في موضع النعيم سمي باسمه وحُملَ على هذا قول الشاعر:

فقلت أطعِمني عمير تمرا فكان تمري كهرةً وزبرا

والتمر لا يكون كهرة، ولا زبر ولكنه على ذا"[٥]. وقال أبو النجم فيما هو أبعد، ووصف العير، والعيوراء، وهو الموضع الذي يكون فيه الاعيار بقولِه:

وظلَّ يوفي الأكم ابنُ خالها

فهذا مما يدلُ على توسعهم في الكلام، وحمل بعضه على بعض،

---

(١) الحيوان ١/١٥٣-١٥٤.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٥٦.
(٣) مجاز القرآن ١/١٧ مقدمة المحقق.
(٤) سورة الواقعة آية ٥٦.
(٥) البيان والتبيين ١/١٥٣.

واشتقاق بعضهُ من بعض"[1].

ثُمَّ جاء في كتابه الحيوان:

ويروى عن النبي ﷺ أَنّه قال: "نعْمتِ العمّةُ لكم النخلةُ خُلقت من فضلة طينة آدم" وهذا كلام صحيح المعنى لا يُعِيهُ إلا مَنْ لا يعرف مجاز الكلام"[2]، وبمراجعة ما كتب الجاحظ نلاحظ أَنّه سجل الكثير من المصطلحات المجازية، كالاستعارة، والتشبيه، والإيجاز، والسجع، والتلاؤم. والمجاز عندهُ استعمال اللفظ في غير حقيقته، توسعاً من أهلِ اللغة[3]، ويبدو أَنَّ مسألة التأييد للمجاز والرفض أو الإنكار كانت واضحةً عندما تقدم الأمر بالتأليف، فنجد ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) يذكر المجاز في كتابه تأويل مشكل القرآن، فيبدأ بكل مَنْ عرفَ المجاز من الناس، ويتطرق إلى ذكر أصحاب المذاهب والأديان فيقول: "وأما المجاز، فمن جهته غلِط كثير منَ الناس في التأويل، وتشعبت بهم الطرق، واختلفت النحل، فالنصارى تذهب في قولِ المسيح في الإنجيل: أدعو أبي، وأذهب إلى أبي، وأشباه هذا إلى أبوةِ الولادة؛ ولو كانَ المسيح قال هذا في نفسهِ خاصة دون غيرهِ ما جاز لهم أَنْ يتأولوه، هذا التأويل في اللهِ، تبارك وتعالى عما يقولون علواً كبيراً مع سعة المجاز"[4]، وهكذا يستمر مع بقية المذاهب، وينصرف بعدها إلى ما ورد عن العرب حيث يقول: "وكانت العربُ تسمي الأرض أُمّاً لأَنَّها مبتدأ الخلق، وإليها مرجعهم، ومنها أقواتهم وفيها كفايتهم"[5]، ويؤيد ابن قتيبة المجاز لأَنّهُ يَعُدُّ إنكارهُ طعْناً في القرآن، ولا يقتصر تأييد وجودهُ عنده في القرآن بل شمِلَ اللغة عموماً فقال: "وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز، فإنَّهم زعموا أَنّهُ كَذبٌ لأَنَّ الجدار لا

(١) المصدر السابق ٢٢٩/١-٢٣٠.
(٢) الحيوان ٢١٢/١.
(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن/ تعليقات وإضافات ص١٤٨.
(٤) تأويل مشكل القرآن ١٠٣.
(٥) تأويل مشكل القرآن ١٠٤.

يَردُ، والقريةُ لا تسأل، وهذا من أشنع جهالاتهم، وأدلّها على سوء نظرهم، وقلة أفهامهم، ولو كان المجازُ كذباً، وكلّما ينسبُ إلى غير الحيوان باطلاً، كان أكثر كلامنا فاسداً، لأنا نقول نبت البقل، وطالتِ الشجرةَ، وأينعت الثمرةُ، وأقامَ الجبلُ، ورخصَ السعرُ؛ والله تعالى يقول: "فإذا عَزَمَ الأَمْرُ"[1]، وإنما يُعزمُ عليه"[2]، وربط ابن قتيبة بين المجاز والاستعارة لأَنّهُ رأى أنَّ أكثر المجاز يقعُ فيها[3]، وبذلك بَدتْ لنا أَوّل إشارةٍ لمسألة التأييد أو الإنكار، وبها يكون المفهوم الاصطلاحي قد بدا واضحاً في مدلولِه عند ابن قتيبة، بيد أن ذلك الوضوح دخل في الغموض والاتساع مرةً أخرى عندما تطرق إلى المجاز عبدالله بن المعتز (ت٢٩٦هـ)، فقرنه باستعارة الكلمة لشيءٍ لم يعرف بها من شيءٍ قد عُرف بها، مثل أمّ الكتاب، ومثل جناح الذل، ومثل قول القائل: "الفكةُ محُّ العمل، فلو كان قال لُبُّ العمل لم يكن بديعاً"[4]. وهذا هو مفهوم المجاز، بيد أَنّ ابن المعتز بدا غير محدد للمفهوم في حد قوله السابق، ولكنّه يُعد من المؤيدين لأَنّهُ لم يظهر امتعاضاً فيما عرضهُ، فضلاً عن كونه وسع في مدلول المجاز.

ونجد أَن بعض العلماء، عندما يشيرون إلى المجاز، يعدونه معرفة من المعارف الإسلاميّة، فلا يقولون بالتأييد أو الرفض، ومن أولئك إسحاق بن إبراهيم ابن وهب (ت٣٣٤هـ) الذي يقول: "إنّ ألفاظ العرب أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعباراتٍ كثيرة، ربما كانت مفردة له، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره، وربما استعملوا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز"[5]، فهو لم يذكر تأييد أو رفض، ولم يعط

---

(١) سورة محمد آية ٢١.
(٢) تأويل مشكل القرآن ١٣٢.
(٣) المصدر السابق ١٣٣، وينظر قوله قبلها ١٠٩.
(٤) كتاب البديع ٢١.
(٥) البرهان في وجوه البيان ١٤٢.

حتّى مثالاً واحداً، يقاس عليه، ومفهوم المجاز يبقى شيئاً عادياً عند غيره من العلماء المعتدلين فقد ذهب القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني (ت٣٦٦هـ) إلى أَنّ الاستعارة تحل محل أنواع المجاز جميعها[١]، ويقول أبو بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ): وإنما تستعير العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربُه أو يدانيه أو يشبهه[٢]، نستشف من قوليهما أنّهما كانا يؤكدان وجود المجاز في اللغة عامة مع أَنّهما لا يخرجانه عن مدلول الاستعارة، ولم يصرحا به في ثنايا كتابيهما. وقد حذا حذوهما أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٦هـ) في قوله: "فاللفظ المستعار قد نقل عن أصلٍ إلى فرعٍ للبيان"[٣].

ويبدو أَنّ مصطلح المجاز ودلالته الواضحة عادتْ للتوكيد مرةً أخرى عندما تصدى لها ابن جني (ت٣٩٢هـ) بالبحث والتعريف فقال: "إنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإنْ عُدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"[٤]، ولم يقتصر الأمرُ عنده في تلك الحدود بل أكّد أَنَّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك في عامة الأفعال، نحو قامَ زيدٌ، وقعدَ عمرو وانطلق بشرُ، وجاءَ الصيف، وانهزم الشتاءُ، ولم يكتف بذلك بل اجتهد مع التعصب للمجاز فقال: "واعلم أَنَّ جميع ما أوردناهُ في سعة المجاز عندهم، واستمرارِه على ألسنتهم يدفع وقع الحُسنِ إلى حسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة"[٥]، فهو يرى إذنْ أَنَّ القياس حَسَنٌ على المجاز، مع علمه برأي العلماء واختلاف وجهات النظر فيه. ويبدو أنّ تعصبه ذلك جاء مماثلاً لرأي أستاذهِ أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ومقابلاً لهُ، لأَنَّه أورد نصاً لأستاذه

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤١.
(٢) الموازنة بين أبي تمام والبحتري ٢١٣.
(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن/ رسالة النكت ٧٩.
(٤) الخصائص ٤٤٢/٢.
(٥) المصدر السابق ٤٤٧/٢-٤٥١، ومختصر الصواعق المرسلة ٢٨٧.

قائلاً: "قال لي أبو عليّ: قولنا قامَ زيدٌ بمنزلة قولنا خرجت فإذا الأسدِ تعريفهُ تعريف الجنس، كقولك الأَسدُ أشد من الذئب، وأنت لا تريد أَنّك خرجت وجميع الأُسد التي تناولها الوهم على الباب... وإنَّما أردت خرجْتُ فإذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً لما فيه من الاتساع، والتوكيد والتشبيه"[1]، غير أَنَّ ذلك التعصب للمجاز كان دالة شك عند المتأخرن فقد ذكر الزّبيدي (ت١٢٠٥هـ) نقلاً عن السبكي (ت٧٧١هـ): "وحكى التاج السبكي عن خط الشيخ تقي الدين بن الصلاح أَنّ أبا القاسم بن كج حكى عن أبي علي الفارسي إنكار المجاز، فقال إمام الحرمين في التخليص والغزالي في المنحول: لا يصح عن الأستاذ هذا القول، وأما عن الفارسي فإنَّ الإمام أبا الفتح بن جني تلميذ الفارسي، وهو أعلم الناس بمذهبه لم يُحكَ عنه ذلك، بَلْ حكي عنه ما يدل على إثباته"[2].

وبدا ابن فارس (ت٣٩٥هـ) عندما نظر في المجاز مُقلداً لمن سبقه من الذين قالوا فيه وقرنوه بالاستعارة، فدلالة الأمر توضح أَنّه كان راضياً على ما سار عليه اللغويون والبلاغيون الذين حددوه بالاستعارةِ. وذلك واضحٌ في قوله: "فهذا تأويل قولنا "مجاز" أي أَنَّ الكلام الحقيقي يمضي لسنته لا يُعْترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقُربه. ومنه قول الشاعر:

ألم ترَ أَنّ الله أعطاكَ سورةً ترى كُلَّ مُلك دونها يتذبذبُ

بأنَّك شمسٌ والملوكُ كواكبٌ إذا طلعَتْ لم يبد مِنْهُنَّ كوكبُ

(١) الخصائص ٤٤٩/٢.

(٢) تاج العروس ٨/١ من المقدمة.

فالمجاز هنا عند ذكر السورة، وإنما هي من البناء[١].

وقد أيد أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) وجود المجاز في اللغة بيد أنّه لم يحدده بمصطلح معين، فمرة هو كناية[٢]، وأخرى هو استعارة[٣]، فالمجاز عنده غير محدد الدلالة، وأيد المجاز مع عدم تحديد الدلالة أيضاً أبو بكر محمد بن الخطيب الباقلاني (ت٤٠٤هـ)، حيث أعطاه معنى البديع والاستعارة في قوله عن بيت امرئ القيس:

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتها بمنجردٍ قيد الأوابدِ هيكلِ

فقال: "قيد الأوابد عندهم من البديع ومن الاستعارة، ويرونه من الألفاظ الشريفة"[٤].

وقد أعاد ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) ما قاله السابقون من الذين أيدوا المجاز، مع إضافته لبعض الأقوال التي يمكن بها تحديد تأييده للمجاز، فذكر: "ومعنى المجاز طريق القول... كما نقول قُمْتُ مقاماً، وقلت مقالاً، حكى ذلك الحاتمي، ومن كلام عبدالله بن مسلم بن قتيبة؛ لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا باطلاً"[٥]، ثم إنّ ابن رشيق قد أكد بأنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعاً في القلوب، والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثُمَّ لم يكن مُحالاً مَحْضاً فهو مجاز"[٦]؛ ومن قوله الذي مرَّ نُدرك أنّه من المتحمسين للمجاز والمؤيّدين له بشدة.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ١٦٨.
(٢) كتاب الصناعتين ٢٦٨/١.
(٣) المصدر نفسه ٢٧٦/١.
(٤) إعجاز القرآن ١٠٧-١٠٩.
(٥) العمدة ٢٦٦/١.
(٦) المصدر نفسه: ٢٦٦/١.

وما أَنْ نستمر في تقصي آراء علماء المغرب العربي حتى نجد أَنَّ ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) يرى رأي طائفة من أهل السنّة بكون المجاز يدخل اللغة، وتخلو منه لغة القرآن، إلا في الآيات التي تمَّ نقل ألفاظها عن موضعها اللغوي، وهي التي أمرنا الله أَن نتعبد بالعمل بمعناها دون الالتزام بألفاظها، فقال ابن حزم: "فكل كلمة نقلها تعالى عن موضعها في اللغة إلى معنى آخر، فإن كان تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة، والزكاة، والحج، والصيام، والربا وغير ذلك، فليس شيء من هذا مجازاً، بل هي تسمية صحيحة، واسم حقيقي لازم وضعه الله تعالى، وأما ما نقله الله تعالى عن موضعه في اللغة إلى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن نسميه بذلك الاسم فهذا المجاز"[١]، كقوله تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة"[٢]. ندرك من خلال ما ذكرهُ ابن حزم أَنَّ مفهومه للمجاز يرتبط بمفهوم عقائدي ديني لأَدّيه يُخْضع الألفاظ لظواهرها الدلالية.

وبعد ما مرَّ نرى أَنَّ مسألة المجاز ودلالته وتأييده ترجع مرة أخرى إلى الاقتران بمناصفة الحقيقة، وذلك يظهر جلياً عند ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) حيث لم يرفض المجاز ولم يؤيده، كما يتضح من قوله: "إنَّ أحد الأصول في حسن وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكرهُ الاستعمال ولا يبعدُ فيه"[٣]، فهو لم ينشغل بمسألة التأييد أو الرفض بل همهُ مواقع المفردات ونظمها، بل بناؤها المؤدي إلى حسن المعنى والسياق العام للمفهوم، وعندما نتقدم في عصر الازدهار البلاغي يعود بنا الواقع إلى مسألة وجود المجاز في القرآن فنجد أَنَّ حقيقة الأمر تؤكد كون أغلب رجال اللغة والأدب

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٤١٣/٤.
(٢) سورة الإسراء آية ٢٤.
(٣) سر الفصاحة: ١٢٤.

يؤيدون أَنَّ المجاز يدخل القرآن واللغة على حدٍّ سواء، لأَن القرآن نظم وسيلة اللغة حتّى وإنْ كان مصدره قدسي، لأَنّه يُريد الغاية من الوسيلة، وغاية الوسيلة همُ الناس، فلا بُدّ إذن أن يخضعه خالقه لما قُدر لهم أَن يكونوا غايةً، وسيلتُها لغتهم، لذلك نجد أَنّ الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١) يرى أن "بطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنّهم يهتدون"(١).

وعندما ننصرف إلى معرفة رأي بعض المفسرين نجد أَنَّ أشد الناس تصرفاً في التفسير بالمجاز هو (الزمخشري) (ت٥٣٨هـ) حيث كان يفسر الآيات القرآنية بالمجاز، فهو عندما يتعرض إلى تفسير قوله تعالى: "ولقد أنزلنا إليكم آيات مبينات؛ ومثلاً من الذين خلوا من قبلكم وموعظة للمتقين"(٢)، يقول: هي "الآيات التي بينت في هذه السورة، وأوضحت في معاني الأحكام والحدود، ويجوز أن يكون الأصل مبيناً فيها فاتسع في الظرف، وقرئ بالكسر أي بينت هي الأحكام والحدود، جعل الفعل لها على المجاز أو مِنْ بين بمعنى تبين"(٣).

وتبدو مسألة التأييد والإنكار واضحة وجليّة عند مَنْ بحث في المجاز من المتأخرين.

فنرى ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) عندما يتعرض إلى الرافضين أو المؤيدين وإن كان غير محدد لهم بالأسماء بيد أَنّه يعلن عن وقوفه موقف الاعتدال فيقول: "وقد ذهب قومٌ الى أن الكلامَ كلّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون

---

(١) أسرار البلاغة: ٤٣٥.
(٢) سورة النور آية ٣٤.
(٣) الكشاف ٦٧/١.

إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه. وكلا هذين المذهبين فاسدٌ عندي، وسأجيب الخصم عما ادعاهُ فيهما، فأقول: كلُ النزاع أَنَّ اللغة كلّها حقيقة أو أَنّها كلّها مجاز، ولا فرق عندي بين قولك أَنّها كلّها حقيقةً أو أَنّها كلها مجاز، فإنّ كلا الطرفين عندي سواء لأَنَّ منكرهما غير مُسلِّم لهما، وأنا بصدد أَنْ أبين أَنّ في اللغة حقيقة ومجازاً"[١]. ثُمَّ إنّه يدعُم رأيه فيقول: "واعلم أَنَّ كل مجاز لا بُدَّ له من حقيقةٍ نقل عنها إلى حالته المجازية، فكذلك ليس من ضرورة كل حقيقة أَن يكون لها مجاز"[٢]، ويبدو أَن مسألة الاعتدال تلك لم تكن سهلة بل كانت موضعاً وسطاً لتلقي آراء المعارضين للمجاز أو المؤيدين له، حيث جحد بعضهم المجاز وعنف المغالين والمسرفين في وجوده، ومن هؤلاء محمد بن الموصلي الذي أنكر وجوده بدلالة أصل الحقيقة حيث قال: "إن القائلين بالمجاز منهم مَنْ أسرف فيه وغلا حتّى ادعى أَنّ أكثر ألفاظ القرآن بل أكثر اللغة مجاز، واختار هذا جماعةٌ ممن ينتسب إلى التحقيق، والتدقيق ولا تحقيق ولا تدقيق، وإنّما هو خروج عن سواء الطريق، ومفارقة التوفيق، وهؤلاء إذا ادعوا أنّ المجاز هو الغالب، صار هو الأصل ولا يصح قولهم، الأصل الحقيقة، وإذا تعارض المجاز والحقيقة تعينت الحقيقة"[٣]، وقال ابن برهان، قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: "لا مجاز في لغة العرب"[٤]، أما المؤيدون للمجاز فلم يتحاملوا على منكريه بل رأوا في إنكارهِ جحد للضرورة في بقاء اللغة وتوسعها وتعطيل لجانبها الحسن. قال ابن برهان بعد كلام أوردهُ: "ومنكر المجازات في اللغة جاحد للضروة، ومعطل محاسن لغة العرب"[٥]،

---

(١) المثل السائر ١٠٦/١.
(٢) المصدر السابق ١١٠/١.
(٣) مختصر الصواعق ٢٨٧.
(٤) تاج العروس ٨/١ من مقدمة التاج.
(٥) تاج العروس ٨/١ من المقدمة.

قال امرؤ القيس:

فقلت لهُ لما تمطي بصلبهِ وأردف اعجازاً وناء بكلكلِ

وليس لليلِ صلب ولا أرداف.

ومهما يكن من حقيقة الأمر في الوقوع أو عدمه، فإنَّ المعتدلين كان لهم التوجيه في إدارة كفتي النزاع، بذكر آراء الطرفين، والتعليق عليها أحياناً، والسكوت أحياناً أخرى بعرض الرأيين تاركين لمن أراد أَن يفكر في المجاز حرية الاختيار، فمن الذين تعرضوا للآراء ولم يسكتوا الزركشي (ت٦٥١هـ) حيث قال: "وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة منهم ابن العاص من الشافعية، وابن خويز منداذ من المالكية، وحكي عن داود الظاهري وابنه، وأبي مسلم الأصبهاني، وسبْتُهم أَنّ المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز، لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطره الحسن وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبدالسلام وجمع فأوعى"[1]، وقد أيّد الاعتدال في الرأي العلوي (ت٧٤٥هـ) ذاكراً آراء الطائفتين أحياناً المنكرة والمؤيدة، فقد قال في بعض ردوده: "أعلم أنَّ من الناس من زعم أَنَّ اللغة حقيقة كلها، وأنكر المجاز، وزعم أَنّه غير وارد في القرآن ولا في الكلام، ومنهم مَنْ زعم أَنَّ اللغة كلها مجاز، وأَنَّ الحقيقة غير محققة بها، وهذان المذهبان لا يخلوان من فساد، فإنكار الحقيقة في اللغة إفراط، وإنكار المجاز تفريط، فإنَّ المجازات لا يمكن دفعها وإنكارها في اللغة، فإذّك تقول: رأيْتُ الأسد، وغرضك الرجل الشجاع، ولا يمكن أيضاً إنكار

(١) البرهان في علوم القرآن ٢/٢٥٥، وفي معناه ينظر معترك الأقران للسيوطي ١/٢٤٦، والإتقان في علوم القرآن ٢/٣٦.

الحقائق، كإطلاق الأرض والسماء على موضوعيهما، وأيضاً، فإنّه، إذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الحقائق، لأَنَّه من المحال أَنْ يكون هُناك مجاز من غير حقيقة، فإذا بطل هذا القول، فالمختار هو الثالث وهو أَنَّ اللغة، والقرآن، مشتملان على الحقائق والمجازات جميعاً"[١].

ويبدو أَنّ أمر الاعتدال في وقوع المجاز في القرآن أو اللغة هو الأرجح حيث إنّ الذين أتوا بعد العلوي وأغلبهم من البلاغيين اتفقوا كما يذكر السيوطي (ت٩١١هـ) على أَن المجاز أبلغ من الحقيقة[٢]، ومع ذلك نجد أَن السيوطي نفسه يميل إلى الاعتدال حيث ينقل آراء المنكرين في كون المجاز أخا الكذب، والقرآن منزه عن الكذب، والمجاز لا يُلجأ إليه إلا بعد أَنْ تضيق الحقيقة في تلبية الحاجة[٣]، ثُمَّ ينقل آراء المؤيدين بأنَّ ما قاله المنكرون تهمةٌ باطلة إذ لو سقط المجاز من القرآن لسقط شطره الحسن، ولا يجزم بتأييده لأحد الرأيين، بل يقول بأَنّه قد لخص كتاب الإمام عز الدين بن عبدالسلام* مع زياداتٍ في كتابٍ أسماهُ "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن"، وفي كلٍّ ما مرَّ نستطيع أنْ نقول إنَّ أمر المجاز تأييد المجاز يسير في أربعة منحنيات:

الأول: إنَّ أكثر اللغة مجاز ولا تخلو من حقيقة.

الثاني: إنَّ اللغة كلَّها مجاز.

الثالث: إنَّ المجاز في اللغة فقط والقرآن يخلو منه.

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٤٥/١.

(٢) معترك الأقران ٢٤٦/١، والإتقان في علوم القرآن ٣٦/٢.

(٣) المصدران السابقان ٢٤٦/١، ٣٦/٢.

* أشار إليه الزركلي (ت٦٥١هـ) في كتابه البرهان في علوم القرآن ٥/٢.

الرابع: إنَّ المجاز موجود في اللغة والقرآن على حدٍّ سواء وأصحاب الرأي الأخير هُم المعتدلون الذين تمسكوا بما دلت عليه بعض الآيات القرآنية من ذلك قوله تعالى: "وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومِه ليبين لهم"[١]، فاعتمادهم، ودليلهم ديني، لذلك اختلفوا في أيِّ الآيات يصح دخوله، وفي أيٍّ منها لا يصح الدخول؟، ومن الطبيعي أن يختصموا في تحديد الآيات، لأَنَّهم قد يعتمدون التأويل في التفسير، وتلك مسألة تقوم على سعة تعلم المفسر وشدّة معرفته، ولا نرى فيما أقروه من داعٍ لأجل أن يوضح، لأَن وجود المجاز أو عدم وجوده واضحٌ عندهم بأدلة وحججٍ يسوقها كل فريق منهم[٢]، ولا تحتاج تلك الأدلة إلى عرضٍ ومناقشةٍ.

المنكرون للمجاز:

تبين فيما سبق بأنَّ فكرة المجاز كانت معروفة عند العرب[٣]، ولكنَّها لم تك تحمل المدلول والمصطلح الذي حددَتْ أصوله وأقرّتْ قواعده فيما بعد، إلا أَنَّ دلالته ومفهومه قد بدت تتجسد عندما ظهرَتْ الحاجة إلى استخدامه في تفسير القرآن، ولعلَّ أبا عبيدة معمر بن المثنى، كما قدمنا، هو أوّل مَنْ أشار إليه في كتابه مجاز القرآن، وذلك في أواخر القرن الثاني الهجري، غير أَنَّ تلك الفكرة على الرغم من وجود مبررات لأبي عبيدة في استخدامه لها[٤]، قد وجدت شيئاً من المعارضة والإنكار حتّى في بداية عرضها، حيث تصدى لها بعض

---

(١) سورة إبراهيم الآية: ٤.

(٢) المجاز في البلاغة العربية: ١٤٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: مبحث (المؤيدون للمجاز) في البحث نفسه.

(٤) لعلَّ من أهم دواعي تأليف أبي عبيدة لكتابه هو كون غير العرب من الذين دخلوا الدين الإسلامي، احتاجوا إلى فهم معناه، لأَنَّهم لم يكونوا على جانب واسع من إدراك أساليب العرب، وصياغتهم للألفاظ، فضلاً عن عدم فهمهم للألفاظ العربية، ولا ننسى أَنَّ أبا عبيدة نفسه لم يك من العرب الصليبة بل كان يهودي الأصل على الرغم من معرفته بلغة العرب وفهمه لفكرهم.

علماء العصر من العرب الصليبة، لأَنَّهم رأوا في كتاب أبي عبيدة كتاب تفسير للقرآن بالرأي دون الاعتماد على التفسير بالمأثور، وذلك كان من المتحرج فيه عندهم، لأَن التفسير بالرأي لم يك قد استوى بعد، وإنَّ العلماء يتحرجون منه، ويتقيدون بالرواية والمأثور عن الرسول ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك الحين، بدت مسألة إنكار المجاز مسألة دينية تفسيرية، لذلك ارتبط إنكار المجاز وتأييده ببعض علماء اللغة والبلاغة، وطائفة كبيرة من الأصوليين وعلماء التفسير، ولعلَّ بداية الإنكار كانت فيما نقله ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه "نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء" عن قول الفراء (ت٢٠٧هـ): "وقال سلمة: سمعت الفراء يقول لرجلٍ لو حملَ إليَّ أبو عبيدة، لضربته عشرين في كتاب المجاز"[١]، فيستخلص من قوله ذلك أنّه معارض للطريقة التي سار عليها أبو عبيدة في تفسيره للآيات القرآنية، وليس لتأويله للمفاهيم اللغوية أثناء عرضه للدلالة المجازية، لأَنَّ الفراء نفسه استخدم المجاز في كتابه "معاني القرآن"، وإنْ كان غير واضح الدلالة عنده، ويتأيد الرفض للمجاز عند الأصمعي (ت٢١٦هـ)، قال التوزي: بلغ أبا عبيدة أَنَّ الأصمعي يعيب عليه تأليفه كتاب المجاز في القرآن، وإنَّهُ قال: يفسر ذلك برأيه، قال: فسأل عن مجلس الأصمعي في أيِّ يومٍ هو، فركب حماره في ذلك، ومر بحلقة الأصمعي، فنزل عن حماره، وسلم عليه، وجلس عنده، وحادثه ثمَّ قال له: يا أبا سعيد، ما تقول في الخبز، قال: هو الذي تخبزهُ وتأكله، فقال له أبو عبيدة: فسّرت كتاب الله برأيك، قال الله تعالى: ﴿إني، أراني أَحملُ فوق رأسي خبزاً﴾[٢]، فقال له الأصمعي: هذا شيء بان لي فقلته، ولم أفسره برأيي، فقال لهُ أبو عبيدة: وهذا الذي تعيبه علينا كله شيء بان لنا فقلناه، ولم نفسره برأينا ثُمَّ قام، فركب حمارهُ وانصرف"[٣]،

(١) الكتاب المذكور ٨٧.

(٢) سورة يوسف آية ٣٦.

(٣) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ص٨٧-٨٨. ووفيات الأعيان ٢٣٧/٥.

يتضح مما دار من محاورة أَنَّ الأصمعي لم يك رافضاً إلا للطريقة التي عالج بها أبوعبيدة تفسيره للقرآن وما كان محتجاً على المجاز وتأويله، ويبدو أَنَّ فكرة الإنكار أخذت طابعاً واسعاً عندما دخلت إليها آراء أصحاب المذاهب.

فالأصوليون، كأبي الحسن البصري، وأمثاله كانوا معتدلين حيث حددوا مفهوم المجاز بنص أهل اللغة بقولهم: هذا حقيقة وهذا مجاز[١]، "فاللفظ والمعنى إما أنْ يتحدا فهو المفرد كلفظة الله، فإنَّها واحدة، ومدلولها واحد، او يتعددا في الألفاظ المتباينة، كالإنسان، والفرس، وحينئذٍ إما أنْ يمتنع اجتماعهما كالسواد والبياض، وتسمى المتباينة المتفاضلة..."[٢] إلخ، ما قرّروا. واعتدل أصحاب المذاهب الأخرى، فالشافعي الذي يعد أوّل مَنْ جرد في أصول الفقه لم يميز بين الحقيقة والمجاز، وكذكل الإمام مالك[٣]، ولكنّ الأمر بدا مختلفاً عند أحمد بن حنبل الذي أقرَّ في كتابه "الرد على الجهمية" بأنَّ في قوله تعالى: "إنَّا ونحنُ"، ونحوه في القرآن، دالة على المجاز بقول الرجل: إنّا سنعطيك وإنّا سنفعل، فهذا هو المجاز، وبذلك احتج أيضاً أصحابه من مؤيدي المجاز، مثل القاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الخطاب، وغيرهم، غير أنَّ جماعة أخرى من أصحاب ابن حنبل أنكروا أنْ يكون في القرآن مجاز كأبي الحسن الجزري، وأبي عبدالله بن حامد، وأبي الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي[٤]، فتأثر بهؤلاء فريق من المالكية مثل محمد بن جرير مندر، وداود بن علي، وابنه أبي بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي وقد صنف الأخير مؤلفاً، أقرَّ فيه الإنكار، وقدم الأدلة على عدم وجوده[٥]، ولعلَّ من أهم أدلة منكري المجاز ورافضي وجوده في القرآن ما يأتي:

---

(١) كتاب الإيمان ٧٣، والمزهر ٣٦٨/١.
(٢) المزهر ٣٦٨/١.
(٣) كتاب الإيمان ص٧٢-٧٣.
(٤) كتاب الإيمان ص٧٣.
(٥) المصدر نفسه ص٧٣.

أولاً: إنَّ الله سبحانه وتعالى لو خاطب بالمجاز لكان يجوز وصفه بأنّه متجوز، ومستعير، وهذا غير لائق بالحكمة الإلهية.

ثانياً: إنَّ المجاز لا ينبئ عن معناه بنفسه، فورود القرآن به يؤدي إلى أن لا يعرف مراد الله سبحانه، فيفضي إلى الإلباس وهو منزه عنه.

ثالثاً: إنّه لا فائدة في العدول إلى المجاز مع إمكان الحقيقة، فالعدول إليه يكون عبثاً لا حاجة إليه.

رابعاً: إنَّ كلام الله حق وصواب، وكل حق فله حقيقة، وكل ما كان حقيقة، فلا يدخله المجاز[١].

خامساً: إنَّ المجاز أخو الكذب، والقرآن منزه عنه، وإنَّ المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة، فيستعير ما يريد الدلالة عليه، وهذا محال على الله سبحانه وتعالى[٢].

وذلك الأمر طبيعي عند علماء المذاهب والأديان، ولكنه يبدو أكثر اتساعاً، وأشمل عندما يتقدم الزمن، فيتجه الأمر صوب اللغة عموماً، ويقف منكروه عند ظاهر النص دائماً، فلا يصرحون بخلافه، ولعلَّ أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني (ت٤١٨هـ) قد تطرف كثيراً فقال: "لا مجاز في لغة العرب"[٣] لأَنَّ الكتب التي أوردت قوله لم تقدم أدلته وحججه لإثبات تلك المقولة، فضلاً عن عدم وجود مؤلفات تؤيّد ما ذكره اللّهم إلا ترجمات له وإشارة إلى إنكاره المجاز[٤]، غير أَنَّ رأيه قد تأيّد فيما بعد عند

(١) كتاب الطراز (العلوي) ١/٨٤-٨٥.
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/٣٦.
(٣) المزهر ١/٣٦٤، وينظر عنه كتابي الإيمان ص٧٤، وكتاب المجاز في البلاغة العربية ص١٥٠.
(٤) ينظر ما ذكره مؤلف المجاز في البلاغة العربية ص١٥٠/ هامش/ ٢.

العلماء المتأخرين، من أمثال ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ) الذي قال: "وقد أنكرت طائفة أن يكون في اللغة مجاز بالكلية، كأبي إسحاق الإسفراييني وغيره، وقوله غور لم يفهمه كثير من المتأخرين"[١]، ولم يقتصر ابن تيميّة على ما ذكر بل قدّم الأدلة على ما أراد ذكره، فرأى أَنَّ الحقيقة، والمجاز من عوارض الألفاظ، وهو تقسيم حادث بعد أَن انقضت القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، وقد ذهب ابن تيميّة إلى أبعد من ذلك فقال بأنّ المجاز لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأَئمة المشهورين في العلم، مثل مالك، والثوري والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، كما لم يتكلم به أحد من أئمة اللغة والنحو مثل الخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم[٢]، وآخر ما قرره هو كون اللغة العربية كلها حقيقة، ولا يوجد فيها مجاز، وقدم لما ذهب إليه أدلة حواها كتابه الإيمان، ويبدو لنا من خلال اطلاعنا على الكتاب المذكور أنَّ نفيه للمجاز في اللغة عموماً ذو إطارٍ ديني أيضاً، لأَنَّ معظم أمثلته واستشهاداته منصبة على القرآن الكريم، والحديث النبوي، فقد قال: "كل لفظ موجود في كتاب الله، وحديث رسوله، مقيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كلّه حقيقة"[٣]. وقد سخف من وقوع المجاز في الكلمة لأَنّها لا تأتي إلا مقيدة في الكلام، لكون العرب في فطرتها لا تتصور إفادة الكلمة المفردة إذ لم تضع لفظة (كلمة) أصلاً للدلالة على الجزء المفرد من أجزاء الكلام، بل وضعتها للكلام العام المفيد، وكون وضعه على الكلمة المفردة اصطلاح نحوي[٤] ولأجل إثبات ما ذكره قدم آيات قرآنية كثيرة، وأحاديث نبوية متعددة من ذلك قوله تعالى: "وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص٢٤٣.
(٢) كتاب الإيمان ص٧٢.
(٣) المصدر السابق ص٨٩.
(٤) كتاب الإيمان ص٨٣.

مالهم به من علم، ولا لآبائهم، كبرت كلمة تخرج من أفواههم، إنْ يقولون إلا كذباً"[١]، وقوله سبحانه: "وجعلها كلمة باقية في عقبه"[٢]، وقول النبي ﷺ: "أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطل"[٣]

وصرح بعد ذلك بأنه "إذا كان كل اسم، وفعل وحرف يوجد في الكلام، فإنّه مقيد لا مطلق، لم يجز أَنْ يقال للفظ الحقيقة ما دلَّ مع الإطلاق والتجرد عن كلِّ قرينة تقارنه"، ومن خلال ما عرضه من مناقشات، أقر أنه قد توصل إلى نقض الأصول المهمة التي قام عليها المجاز، فأكد حقيقة اللغة، وقد أيده فيما أراده تليمذه ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) الذي بث آراءه في إنكاره التأويل المجازي، والركون إلى إثبات الحقيقة، من خلال ما جاء في قصيدته النونية[٤] التي قال في بعضها:

هذا كلام الله ثُمَّ رسوله ... وأَئمة التفسير للقرآن
تأويله هو عندهم تفسيره ... بالظاهر المفهوم للأذهان
ما قال منهم قط شخص واحد ... تأويله صرف عن الرجحان
كلا ولا نفي الحقيقة لا ولا ... عزل النصوص عن اليقين فذان
....
....
فجعلتم للفظ معنى غير ... معناه لديهم باصطلاح ثان
وحملتم لفظ الكتاب عليه ... حتى جاءكم من ذاك محذوران

(١) سورة الكهف – الآيتان ٤، ٥.
(٢) سورة الزخرف/ الآية ٢٨.
(٣) حديث/ متفق عليه/ ينظر كتاب الإيمان ص٨٤/ هامش ٦.
(٤) وهي قصيدة تبلغ أكثر من ستة آلاف بيت من الشعر تناول فيها ابن قيم الجوزية آراء أصحاب المذاهب والنحل، ورد عليها، بعد أن رجح ما ذهب إليه من مذهب.

كذب على الألفاظ مع كذب على مَـــنْ قالهـــا كـــذبان مقبوحـــان[1]

فهو يرد على الذين جعلوا للألفاظ معاني مجازية، وخاصة في القرآن والحديث النبوي، فيؤكد أَنَّهم صنعوا محذورين، الأول الكذب على الألفاظ حيث حملوها من المعاني ما لا تتحمل، فصرفوها قسراً واعتسافاً، والثاني الكذب على مَنْ قال تلك الألفاظ حيث صوروا القول لغير المقصود.

وقد جمع خلاصة أفكاره في إنكار المجاز في كتابه الصواعق المرسلة بأن أطلق عليه اسم (طاغوت المجاز) فقال: "هذا الطاغوت لهج به المتأخرون، والتجأ إليه المعطلون، وجعلوه جنة يترسّون بها من سهام الراشقين، ويصدون به عن حقائق الوحي المبين[2]"، ثُمَّ إنَّ ابن قيم الجوزية ناقش آراء اصحاب المذاهب والملل، ورد عليهم بأدلة في كتبه جميعها والتي تطرق فيها إلى ظاهرة المجاز، فكان على ما رأيت أشد الرافضين والمنكرين لتلك الظاهرة[3].

ويبدو لنا أَنّ رأي الاعتدال هو الأرجح، لأَنّه لا يمكن أن تكون اللغة كلّها حقيقة، فتنعدم عندها العاطفة والمشاعر والأحاسيس الخيالية أحياناً، فالناس تستخدم الكثير من التشبيهات، والألفاظ المستعارة في عموم اتجاهات الحياة، فيقولون للفتاة الجميلة مثلاً،: شمس أو قمر وليس من المعقول أن تكون تلك الفتاة بمنزلة الشمس في نورها أو القمر في ضوئه، بل هُناك وجه شبه هو الحسن والجمال، والسمو والاتزان مثلاً، وتلك أمور تخص المجاز، ويحتاج الناسُ

(١) شرح القصيدة النونية ص٢٦٨-٢٦٩.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ٢٤١.

(٣) ذهب د. مهدي صالح السامرائي (رحمه الله) إلى أن ابن قيم الجوزية أيد المجاز وأنكره ولم أجد إلا كونه من المنكرين – ينظر في كتبه/ مختصر الصواعق المرسلة ٢٤١، وما بعدها، والفوائد/ ٧ وما بعدها، وشرح القصيدة النونية ٢٦٨-٢٦٩ وما بعدها.

إلى الحقيقة أيضاً في إثبات المحسوسات، إذ لا بُدَّ من وجود أمورٍ ملموسة عند شخصٍ معين لكي يوصف بصفة عامة أو خاصة مميزةٍ له، فنقول عن "س" من الناس: إنه "ضرغام" أو بطل عندما يقف أمام حاكم في أمرٍ ما ويواجهه بصراحة الواثق من نفسه، وذلك أمام مرأى من الناس ومسمعٍ، فيستعير المجاز إلى الحقيقة الملموسة، وتلك أمورٌ لا تحتاج الى إعمال عقل بل تُدرك من خلال المشاهدة، أما وجود المجاز في القرآن فلعلَّ خير مثالٍ عليه (مع ضرورة الاعتدال) قوله تعالى: "يَدُ اللهِ فَوْق أيْدِيهِم"، فمن المعلوم أَنَّ الله سبحانه وتعالى محسوس غير ملموس، وليس محدوداً بزمان ولا بمكان، لذلك لا يمكن ربطه بجزئية الإنسان، وهي يده، إذ كيف يتساوى الخالق والمخلوق؟ فلو كان الأمر كذلك لعجز الرسول ﷺ في بادئ أمر الرسالة أمام منكري إنزال القرآن وإعجازه، وهم أصحاب عقلٍ، وفصاحة. بل كيف يحدّد ويوزن محسوسٌ بمحسوس، إذ لا بُدَّ من أَنْ يوازن بين شيئين مختلفين لكي يوضع الثمن، وتحدد القيمة، حتّى وإنْ لم يكن هُناك وجه شبه بين الخالق والمخلوق، وعلى أيِّ وجه من الوجوه، فإذن لا بُدَّ من اللجوء إلى المجاز لجذب حقيقة وجود جزئيات محسوس الإنسان وهي يَدّهُ إلى محسوسات مجاز الخالق سبحانه وهي شبه "اليد" أو "اليد غير المبصرة على رأي بعض التفاسير"، والحق يقال إنَّ اللغة تحتاج إلى المجاز احتياجها إلى الحقيقة.

الدكتور حميد آدم توينى

ثبت المصادر والمراجع

(١) الإتقان في علوم القرآن – السيوطي – جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ) ط٣ – شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده– مصر ١٣٧٠هـ–١٩٥١م.

(٢) أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري، د. محمد زغلول سلام – ط٣– دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام – أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، مطبعة الامام – القاهرة، د. ت.

(٤) أساس البلاغة – الزمخشري – جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨)، تحقيق الأستاذ عبدالرحيم محمود، مطبعة أولاد اورقاند – القاهرة ١٣٧٢هـ– ١٩٥٣م.

(٥) أسرار البلاغة – الجرجاني – عبدالقاهر بن عبدالرحمن (ت٤٧١هـ)، ضبطه أحمد مصطفى المراغي – مطبعة الاستقامة، القاهرة، (د. ت).

(٦) إعجاز القرآن – لأبي بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر – دار المعارف – مصر، د. ت.

(٧) البديع – عبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق اغناطوس كراتشكوفسكي، بريطانيا – ١٩٣٥م.

(٨) البرهان في علوم القرآن – للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٦٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط١– دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م.

(٩) البرهان في وجوه البيان– إسحاق بن إبراهيم بن وهب (ت ٣٣٤هـ)، تحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، / ط١/، مطبعة العاني– بغداد، د. ت.

(١٠) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن – كمال الدين عبدالواحد الزملكاني (ت٦٦٧هـ)، تحقيق د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب، مطبعة العاني،

/ط١/، بغداد – ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

(١١) البيان والتبيين – الجاحظ- عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون – ط٤- دار الفكر – بيروت – د. ت.

(١٢) تأويل مشكل القرآن – ابن قتيبة – أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، شرحه وحققه أحمد صقر – ط٢- دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

(١٣) تاج العروس من جواهر القاموس – الزبيدي- محب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي (ت١٢٠٥هـ)، ط١/ المطبعة الخيرية، مصر- ١٣٠٦هـ.

(١٤) تطور دراسات إعجاز القرآن وأثرها في البلاغة العربية، د. عمر الملّا حويش- مطبعة الأمة – بغداد، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(١٥) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن – تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر – د. ت.

(١٦) الحيوان – الجاحظ عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) – تحقيق عبدالسلام محمد هارون – المجمع العلمي العربي الإسلامي – ط٣- بيروت – لبنان، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

(١٧) الخصائص – لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت- لبنان- ١٩٥٢م.

(١٨) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم- الإمام أبو عبدالله محمد بن إبراهيم اليماني (ت٨٤٠هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، لبنان- د. ت.

(١٩) سر الفصاحة – لأبي محمد عبدالله بن محمد الخفاجي (ت٤٦٦هـ)،

تحقيق عبد المتقال الصعيدي، مكتب ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر – مصر – ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

(٢٠) شرح القصيدة النونية – ابن قيم الجوزية/ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، تأليف د. محمد خليل هراس/ مطبعة الإمام، القاهرة – مصر- د. ت.

(٢١) الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) – مطبعة المؤيد- القاهرة- ١٣٢٨هـ-١٩١٠م.

(٢٢) الصناعتين – لأبي هلال العسكري- الحسن بن عبدالله بن سهل (ت٣٩٥هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧١م.

(٢٣) الصورة الفنية في المثل القرآني، د. محمد حسين علي الصغير، شركة المطابع النموذجية – دار الرشيد- بغداد، ١٩٨١م.

(٢٤) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، وعلوم حقاق الإعجاز، يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلوي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق سيد بن علي المرصفي- مطبعة المقتطف، مصر- ١٣٣٢هـ- ١٩١٤م.

(٢٥) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده- ابن رشيق- أبو علي الحسن القيرواني- تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد- دار الجيل، /ط٤/، بيروت، ١٩٧٢م.

(٢٦) العين – لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي – مطابع كويت تايمز/ الكويت، ١٩٨٢م.

(٢٧) الفوائد- ابن قيم الجوزية- أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر

(ت٧٥١هـ)، تصحيح زكريا علي يوسف– مطبعة الامام/ القاهرة/ مصر/ د. ت.

(٢٨) كتاب الإيمان، تأليف ابن تيميّة، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ت٧٢٨هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر– دمشق – د. ت.

(٢٩) الكتاب – سيبويه– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨١هـ)، المطبعة الأميرية الكبرى – بولاق – مصر– ١٣١٦هـ.

(٣٠) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل– الزمخشري– أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، انتشارات آفتاب– طهران– د. ت.

(٣١) لسان العرب – ابن منظور– محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ١٩٥٥م–١٣٧٤هـ.

(٣٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر– ابن الأثير– أبو الفتح ضياء الدين (ت٦٣٧هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الحوفي– و د. بدوي طبانة، مطبعة ومكتبة نهضة مصر– ١٣٧٩هـ–١٩٥٩م.

(٣٣) مجاز القرآن – لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين – ط٢– دار الفكر– بيروت– ١٣٩٠هـ–١٩٧٠م.

(٣٤) المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي– دار الدعوة، حماة– سورية – ط١/ ١٣٩٤هـ–١٩٧٤م.

(٣٥) المجاز وأثره في الدرس اللغوي، د. محمد بدوي عبدالمعين– دار الجامعات العربية – مصر – د. ت.

(٣٦) مختصر الصواعق المرسلة– ابن قيم الجوزية– أبو عبدالله شمس الدين بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، اختصره محمد بن الموصلي، صححه زكريا علي يوسف، مطبعة الامام – القاهرة – د. ت.

(٣٧) المزهر في علوم اللغة وأنواعها – السيوطي– جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين /ط١/ مطبعة عيسى البابي

الحلبي وشركاه- القاهرة- مصر، د. ت.
(٣٨) معاني القرآن – أبو زكريا يحيى بن زياد- الفراء- (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار- مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
(٣٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن – السيوطي- جلال الدين بن عبدالرحمن ابن بكر – (ت ٩١١هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي – دار الفكر – دار الثقافة العربية للطباعة والنشر – بيروت، ١٩٦٩م.
(٤٠) معجم مقاييس اللغة – لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون – ط٢- مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده – القاهرة – مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
(٤١) مفتاح العلوم – أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق أكرم عثمان أكرم – ط١/ مطبعة دار الرسالة – بغداد – ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
(٤٢) الموازنة بين الطائيين – أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد /ط٣/ المكتبة التجارية الكبرى /مصر/ د. ت.
(٤٣) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء – للأنباري – أبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي- مكتبة الأندلس- /ط٢/ بغداد/ ١٩٧٠م.
(٤٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه – القاضي علي بن عبدالعزيز (ت٣٣٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي /ط٢/ دار إحياء الكتب العربية – مصر – د. ت.

(٤٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان- لابن خلكان – أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت٦٨١هـ) / حققه د. إحسان عباس/ دار الثقافة – بيروت – لبنان – د. ت.